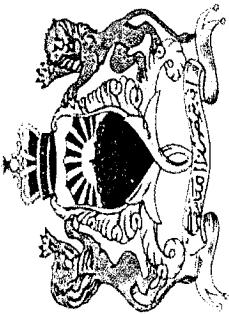


المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين



رِئَسُ جَمِيعِ الْمَسْتَشَارِينَ

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية،

حُكْم

مشروع قانون رقم 83.13

يقتضي بتنمية القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري

الولاية التشريعية
السنة التشريعية 2015-2006
السنة التشريعية 2015-2014
دورة أبريل 2015

الإمارة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجن

الفهرس

- التقدیم العاشر
.....
- نص المشروع القانوني بما أجمل على الجنة من طرفه مجلس النواب
.....
- الصيغة النهائية للمشروع بما صادقته عليه الجنة مع الأدلة
.....
- لائحة إثبات حضور السادة المستشارين
.....

المواضيع:

ମୁଖ୍ୟାତ୍ମକ ପରିଚୟ

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسعادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسعادة المستشارون المحترمون،

يشرفي أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر موجزاً للتقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال دراستها لمشروع قانون رقم 83.13 يقضى بتميم القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري (كما وافق عليه مجلس النواب في 7 يوليوز 2015).

لقد تدارست اللجنة هذا المشروع القانون يوم الثلاثاء 21 يوليوز 2015، برئاسة السيد الحبيب العلج رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الخليوي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، وبعض السادة الأطر المرافقة له، كما حضر الاجتماع بعض السادة المستشارين أعضاء اللجنة.

في البداية، قدم السيد الوزير عرضاً موجزاً حول هذا المشروع حيث أوضح من خلاله أن المغرب انخرط منذ سنوات عديدة في سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى النهوض بأوضاع المرأة باعتبارها شريكاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية ومساهمة فاعلة في تطور المجتمع، وأوضح أن الدستور الجديد أكد على هذا النهج في ديناجته، حيث نص على حضور ومحاسبة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهو

أو اللعنة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، كما نص في الفصل 19 منه "سعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجل والنساء".

وأضاف السيد الوزير أن الحكومة قد التزمت في إطار البرنامج الحكومي بالتنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجل والنساء في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسعى إلى تحقيق المساواة والعمل بحقوق النساء وحمايةهن، كما التزمت بمكافحة كل أشكال التمييز.

وأفاد السيد الوزير أنه من أجل تحقيق ذلك وضع المغرب اسثراً إيجابيات وخطط الدعم النساء وأهلهن للقيام بأدوارهن كاملة في النسيج المجتمعي، كما واتكب كل الخطوات التي قام بها المجتمع الدولي للنهوض بأوضاع النساء والتي توجت باذخراطه في أهداف الألفية للتنمية في الأفق 2015.

وفي هذا السياق وبغية ضمان مأسسة مبادئ الانصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة، أعلن السيد الوزير أنه تم التوقيع على اتفاقيات شراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي بتاريخ 3 يوليوز 2012، كما تمت الموافقة من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 6 يونيو 2013 على مشروع الخطة المناصفة والتي أطلق عليها "إكرام"، والتي تم إعدادها وفق مقاربة تشاركية شملت مجموعة من القطاعات الوزارية وهدفت إلى تنزيل كل من مقتضيات الدستور والتزامات المغرب في إطار أهداف الألفية للتنمية في أفق 2015.

ووعيا منها بضرورة الانخراط الفعال في مسلسل هذا الاصلاح، ذكر السيد الوزير أن الوزارة قد التزمت من جانبيها بالعمل

على تحقيق الأهداف التي رسمت في هذه الخطة والتي تدخل في مجال

اختصاصاتها من خلال تطوير برامج وقائية لمناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات ونشر ثقافة المساواة وتحسين صورة المرأة عبر

مواصلات الاصلاحات التشريعية والتنظيمية لحماية النساء من الصور

النحوية.

وفي هذا الصدد أعلن السيد الوزير أن مشروع قانون هذا، ي يأتي بتعديل وتميم المواد 2 و 8 و 9 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، للوقوف على دور ومفهوم النوع الاجتماعي كمقاربة تتتجاوز التحديات الجنسية النحوية، وإيلاء أهمية للأدوار النوعية وقيمتها في التنمية البشرية المبنية على المساواة، كما أنه تعديل يأتي في سياق ترجمة الآلترامات المعبر عنها بالاتفاقية الشركية السالفاة الذكر من أجل الاستفادة من الدفعة الثانية والتي تبلغ 8 مليون أورو من التمويل الأوروبي البرنامج دعم المساواة والمناصفة بين النساء والرجال، علما أن هذا التمويل رهين بخروج مشروع القانون حيز الوجود قبل شهر سبتمبر 2013.

وخلال المناقشة العامة، تقدم السادة المستشارين بمجموعة من الملاحظات والتساؤلات همت بعض الجوانب المتعلقة بهذا المشروع حيث تم التأكيد على ضرورة صيانة كرامة المرأة وذلك بالتصدي لكل الأنماط السلبية التي تسيء إلى سمعتها أو تدعو لتمييز بسبب جنسها كما هو على ضرورة محاربة كل الإعلانات الإشهارية التي تسيء إلى الأشخاص بصفة علانية بسبب أصلهم أو جنسهم أو انتقامهم أو عدمه لمجموعة عرقية أو لأمة أو لديانة.

وفي هذا الصدد قد لوحظ أن هناك مواد ومنتجات أخرى مضرة بصحة الأشخاص، كالألعاب اليناسيب والرهان الذي يخرب الأسر بالإضافة إلى الأسلحة النارية والمشروبات الكحولية والسجائر بكل أنواعها.

وفي الختام قامت اللجنة بتعديل في الفقرة "س" من المادة الثانية من هذا المشروع حيث صادقت عليها بالإجماع كما عدل وتمت المصادقة بالإجماع على المادة 8 و 9 من هذا المشروع بالإجماع وعلى المشروع بر茅ه بالإجماع كما عدل من طرف اللجنة.

الإمضاء: مقرر اللجنة
عبد السلام الليل

نص الم مشروع القانون كما أحيل على اللجنة من طرف مجلس النواب

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب



مشروع قانون رقم 83.13
يقضي بتميم القانون رقم 77.03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

(كما وافق عليه مجلس النواب في 07 يوليوز 2015)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

الأشد العدالة على
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 83.13 يقضي بتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري

المادة 8: يجب على متعهدي الاتصال السمعي البصري:

مادة فريدة

تم على النحو التالي المواد 2 و 8 و 9 من القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005):

«المادة 2: لأجل تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر:

«الجنس، بما في ذلك الصور النمطية المذكورة والتي تحظى من «كرامة المرأة».

«-احرص على احترام مبدأ المناصفة في المشاركة في كل البرامج ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
»(الباقي لا تغير فيه).

المادة 9: دون الإخلال بالعقوبات الواردة في النصوص الجاري بها العمل، يجب ألا يكون من شأن البرامج:

» 3 - ممنوعاً إشهاراً

.....»

.....

«ج) الإعلانات الإشهارية التي تسيء إلى الأشخاص بسبب أحصليهم أو جنسهم أو انتتمائهم أو عدمه لمجموعة عرقية أو لامة أو لديانة، خصوصا من خلال ربطهم بصور أو أصوات ومشاهد من شأنها أن «تعرضهم لاحقار الجمورو أو سخرية».

«ز) الوصلات الإشهارية التي تعرض السلامة الذهنية والجسمية والأخلاقية للأطفال والراهقين للخطر.

«س- الإشهار الذي يروج خطابا إشهاريا لأي منتوج أو خدمة مضرية بصحة الأشخاص، كالأسلحة النارية والمشروبات الكحولية والمسجائر بكل أنواعها، أو أية مواد يكون استهلاكها مشروطا بالحصول على إرشادات ممي مختص، مثل الأدوية.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

نص مشروع القانون كما صادقت عليه اللجنة معدلا

مشروع قانون رقم 83.13
يقضى بتتميم القانون رقم 77.03
المتعلق بالاتصال السمعي البصري

المادة 8: يجب على متعهدي الاتصال السمعي البصري:

.....»

.....«تقديم الأحداث بحياد أنها خاصة بأصحابها:

«النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز بسبب الجنس، بما في ذلك الصور النمطية المذكورة والتي تحظى من «كرامة المرأة».

«الحرص على احترام مبدأ المنسافة في المشاركة في كل البرامج ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. (باقي لا تغير فيه).

«المادة 9: دون الإخلال بالعقوبات الواردة في النصوص الجاري بها العمل، يجب ألا يكون من شأن البرامج»

.....- الحث على العنف أو التمييز العنصري.....

«-الحث المباشر أو غير المباشر ضد المرأة أو الاستغلال والتحرش بها
«أو الحط من كرامتها»

«- كل مخالفه لمقتضيات المادة 2 تطبق عليها العقوبات «المنصوص عليها في المادة 76 . وفي حالة العود تتم مضاعفتها؛

«- التحرير على نهج سلوك»

(الباقي لا تغيير فيه).

مادة فريدة

تم على النحو التالي المواد 2 و 8 و 9 من القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005):

المادة 2: لأجل تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر:

.....»

3 - إشارة ممنوعا:

‘.....’

«و الإشهار بأي وسيلة أخرى؟

«ي» الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة، أو ينطوي على رسالة «من طبيعتها بث صور نمطية سلبية أو تكرس دونيتها أو تدعى للتمييز» بسبب جنسها.

«ج» الإعلانات الإشهارية التي تسيء إلى الأشخاص بسبب أصلهم أو جنسهم أو انتتمائهم أو عدمه لمجموعة عرقية أو لامة أو لديانة، «خصوصا من خلال ربطهم بصور أو أصوات ومشاهد من شأنها أن تعرضهم لاحتقار الجمهور أو لسخرية».

«ز» الوصلات الإشهارية التي تعرض السلامة الذهنية والجسمية «والأخلاقية للأطفال والماهرين للخطر.

«سـ- الإـشـهـارـ الـذـي يـرـوجـ خـطـابـاـ إـشـهـارـياـ لـأـيـ مـنـتـوجـ أـوـ خـدـمـةـ «ـمـضـرـةـ بـصـحـةـ الـأـشـخـاصـ، كـالـأـسـلـحةـ النـارـيـةـ وـالـمـشـرـوبـاتـ الـكـحـولـيـةـ»ـ وـالـسـجـائـرـ بـكـلـ أـنـوـاعـهـاـ وـأـلـعـابـ الـيـناـصـيبـ وـالـرهـانـ، أـوـيـةـ موـادـ يـكـونـ اـسـتـهـلاـكـهاـ مـشـرـوـطاـ بـالـحـصـولـ عـلـىـ إـرـشـادـاتـ مـهـنـيـةـ مـخـتـصـ مـثـلـ الـأـدـوـيـةـ.

لوائح إثبات حضور السيدات واللadies والمستشارين

الجنة المغربية

الجلسة رقم : 13
 عدد الحاضرين : 6
 عدد المعتذرين :
 عدد الملاحظين : 3
 نسبة الحضور :
 مدة الزمنية : ساعتين

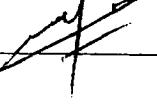
البرلمان
 مجلس المستشارين
 لجنة التعليم والشؤون
 الثقافية والاجتماعية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين أعضاء اللجنة

السنة التشريعية : 2014-2015 دورة :
 تاريخ انعقاد الجلسة : الثلاثاء 25.05.2015 الساعة : 13:00 / 14:00
دول الاعمال :

- 1 - استكمال مناقشة موضوع وضعية شركتي قناتي القطب العمومي الأولى و الثانية و الطللين فيما و افاق اصلاح الاعلام العمومي و ذلك بحضور مديرى القناتين.
- 2- متابعة دراسة مقترن يرمي إلى تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الذي تقدم به بعض السادة المستشارين أعضاء الفريق الاشتراكي.
- 3- الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 83.13 يقضي بتميم القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري .

أعضاء مكتب اللجنة

ال مهمة	الاسم	الفريق او الائتماء السياسي	التوقيع	ملحوظات
رئيس اللجنة	المستشار الحبيب العج	فريق التجمع الوطني للأحرار		
الخليفة الاول	المستشار سعيد سرار	الفريق الاشتراكي		
الخليفة الثاني	المستشار مكي الحنكوري	فريق الأصالة والمعاصرة		
الخليفة الثالث	المستشار عبد المالك أفيساط	الفريق الفيدرالي		
الخليفة الرابع	السيد خيري بلخير	فريق التجمع الوطني للأحرار		
الخليفة الخامس	السيد عمر الجزولي	الفريق الدستوري		
الخليفة السادس	السيد عبد الله عطاش	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب		
الامين	السيد عبد المالك لعرج	فريق التجمع الوطني للأحرار		
مساعد الامين	السيد الحسين الحداوي	فريق الأصالة والمعاصرة		
المقرر	السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي		
مساعد المقرر	السيد عبد المولى الحمري	فريق التحالف الاشتراكي		



مصادقة على البرهان

أعضاء اللجنة

الاسم	المؤسسة	التوقيع	ملحوظاته
السيد خنوفا عبد الله	فريق الأصالة والمعاصرة		
السيد حجوب الصخى	"		
السيد بنعيسى زروال	"		
السيد سفيان قرطاوى	"		
السيد احتيت الحفيظ	"		
السيد كوبابي عبد الرحيم	"		
السيد أحمد شفيق	"		
السيد محمد السوسي الموساوي	الفريق الاستقلالي		
السيد محمود دالية	"		
السيد محمد سعيد كرم	"		
السيد عبد المجيد الحنكاري	الفريق الحركي		
السيد شعيب حميدوش	"		
السيد خالد برقة	"		
السيد حميد كوسكوس	"		
السيد أحمد البوزيدي	فريق التجمع الوطني للأحرار		
السيد عبد الرحمن أوشن	الفريق الاشتراكي		
السيد محمد الهبطي	"		
السيد أحمد الدبيونى	فريق التحالف الاشتراكي		
السيد أحمد بنطلحة	مجموعة الاتحاد المغربي للشغل		
السيد عبد الصمد عرشان	مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية		

السادة المستشارين الغير أعضاء في اللجنة